

سلطات البحرين تصعد حملتها ضد المعارضين منذ زيارة ترامب إلى السعودية



www.alhramain.com

دبي - (أ ف ب) - شددت السلطات البحرينية إجراءاتها الامنية والقضائية بحق معارضيها منذ زيارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى السعودية، بحسب ما يرى محللون.

وتقول الخبيرة في شؤون الشرق الأوسط جين كينيمونت من معهد تشاتام هاوس للابحاث في لندن، إن مسألة حقوق الإنسان في البحرين أمر شائك منذ سنوات، الا ان "توقيت الخطوات الأخيرة مفاجئ ويوحي بأن هناك تطوراً ما" دفع نحو اتخاذ هذه الاجراءات بحق المعارضين.

وأصدر القضاء البحريني الاربعاء حكما قضى بحل جمعية "العمل الوطني الديمقراطي" ("وعد") المعارضة وذلك في إطار دعوى مقدمة من وزارة العدل، بحسب ما أفاد مصدر قضائي وكالة فرانس برس. وتقدمت وزارة العدل في آذار/مارس بدعوى قضائية للمطالبة بحل الجمعية، متهمة اياها بارتكاب "مخالفات جسيمة تستهدف مبدأ احترام حكم القانون، ودعم الإرهاب وتغطية العنف من خلال تمجيدها محكومين في قضايا إرهاب".

و" وعد" جمعية سياسية ليبرالية معارضة. وسيق أن أمضى الامين العام السابق للجمعية العلمانية ابراهيم شريف أربع سنوات في السجن بتهمة التآمر لإسقاط النظام. ودين مجددا في 2016 بالتهمة ذاتها وحكم عليه بالسجن لمدة عام.

وقبل ذلك بنحو أسبوع، فضت قوات الامن البحرينية بالقوة اعتماداً ينفذه منذ نحو عام محتجون مؤيدون لرجل الدين الشيعي الشيخ عيسى قاسم في بلدة الدرارز غرب المنامة. وقاسم اهم مرجعية للشيعة في البحرين، وقد خضع لمحاكمة غيابية بتهم فساد.

وقتل في الهجوم خمسة متظاهرين وأصيب عشرات آخرون وتم اعتقال 286 شخصاً. وتقول كينيمونت إن عدد القتلى من المعتصمين خلال المداهمة الامنية "كبير بالنسبة لبلد صغير مثل البحرين"، معتبرة أن "استخدام القوة إلى هذا الحد يشير إلى حدوث تغيير ما". ومع انطلاق العملية الامنية، سارعت الرياض التي نشرت قوات في البحرين في 2011 بهدف مساندة السلطات، إلى تأكيد دعمها للإجراءات في بلدة الدراز، مؤكدة أن أمن المملكة الخليجية "جزء لا يتجزأ" من الأمن الخليجي.

وجاء فصر الاعتصام بعد يومين من لقاء بين الرئيس الأميركي وملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، في اليوم الثاني لزيارة ترامب إلى الرياض.

وقال الرئيس الأميركي في بداية اللقاء "شرف عظيم ان ألتقي بكم"، مضيفاً في إشارة إلى التوتر بين الادارة الأميركيّة وبعض دول الخليج خلال عهد باراك اوباما، "كانت هناك بعض التوترات، لكن لن يكون هناك اي توتر مع هذه الادارة"، من دون ان يتطرق على قضايا حقوق الانسان في البحرين. – "لا مبالاة" –

ويرى الباحث في معهد "المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية" آدم بارون ان ترامب "أعاد الحلفاء القدماء في الخليج إلى أحضان الولايات المتحدة".

ويرى ان الرئيس الأميركي و"على النقيض مع سياسات الادارات السابقة، اكد انه لن يتطرق إلى مسائل حقوق الانسان، مدشنا بذلك سياسة تقوم على مبدأ اللامبالاة".

بعد سنوات من الفتور في ظل ادارة باراك اوباما على خلفية الاتفاق النووي مع طهران، وجدت دول الخليج في ترامب حلifa تعيد معه بناء العلاقة التاريخية مع واشنطن. وتقع دول الخليج ايران بالتدخل في شؤون دول المنطقة، وبينها البحرين التي تسكنها غالبية من الشيعة.

تشهد البحرين اضطرابات متقطعة منذ قمع حركة احتجاج ذات غالبية شيعية في شباط/فبراير 2011 طالبت بإقامة ملكية دستورية في البلاد.

وتجد الدول الخليجية في ادارة ترامب آذانا صاغية تتفاعل مع فلقها من "التدخلات الايرانية"، خصوصاً مع تكثيف مسؤولي هذه الادارة اتهاماتهم لطهران بزعزعة استقرار المنطقة وتلوينهم باتخاذ اجراءات حق الجمهورية الاسلامية، القوة الشيعية الاقليمية.

وكشفت السلطات البحرينية في الاشهر الماضية محاكمة وملaqueة معارضيها وخصوصاً من الشيعة، ونفذت في منتصف كانون الثاني/يناير احكاما بالاعدام رميا بالرصاص بحق ثلاثة من الشيعة دينوا بقتل ثلاثة رجال أمن بينهم ضابط إماراتي في آذار/مارس 2014، ما ادى الى قيام تظاهرات.

وصادق ملك البحرين في نيسان/ابريل على تعديل دستوري يلغى حصر القضاء العسكري بالجرائم التي يرتكبها العسكريون، ويفتح الباب لمحاكمة مدنيين أمام المحاكم العسكرية، بحسب ما أعلنت الاثنين وكالة الانباء الرسمية.

وفي تموز/يوليو 2016، حل القضاء جمعية "الوفاق" المعارضة الشيعية، التي كانت لها أكبر كتلة نيابية قبل استقالة نوابها في شباط/فبراير 2011، وحكم على زعيمها الشيخ علي سلمان بالسجن تسعة سنوات بعدها دين بتهم عدة بينها "الترويج لتغيير النظام بالقوة" قبل أن تخفض العقوبة إلى خمس سنوات.

وتفرض السلطات البحرينية قيودا صارمة على عمل الاعلام الاجنبي في المملكة، ورفضت تجديد تراخيص عمل لمراسلين اجانب.